تناقض المصالح بين الإمارات والسعودية

نواف التعيمي

لم يكن تفجر الخلاف بين السعودية والإمارات بعد إصرار الأخيرة على مراجعة تحديد مستوى الإنتاج المحدّد لها من النفط، ورفضها الموافقة على تمديد اتفاق تخفيض الإنتاج، سوى النقطة التي أفاضت كأساً غضّت بالتعارضات والتناقضات بين توجهات القيادات الشابة في البلدين وطموحاتها. ولم يكن المنعطف الحادّ الذي اتخذته العلاقات بين الرياض وأبوظبي خلال الأسبوع الماضي سوى المسار الطبيعي والمتوقع لعلاقاتٍ اتسمت في ظاهرها بالتحالف الاستراتيجي، بينما تلاطمت في باطنها أمواجٌ عاتيةٌ من الخلافات في ملفات جيوسياسية، امتدت من الخلاف حول النفط، والموقف في اليمن، وصولاً إلى التطبيع مع إسرائيل، والعلاقة مع القوى الإقليمية الأخرى. وبجردة سريعة لأهم تلك الملفات، يتكشف أن ما يفرّق البلدين يفوق ما جمعهما في تحالف أظهر الخلاف النفطي الأخير مدى هشاشته.

في الظاهر، بدأ تصدّع العلاقة بين البلدين مع قرار السعودية وقف الرحلات من الإمارات وإليها، في ظل تفشّي متحوّرات فيروس كورونا اعتباراً من الأحد الماضي، بعدما أصدرت الداخلية السعودية قراراً بمنع سفر المواطنين، من دون الحصول على إذن مسبق من الجهات المعنية، إلى كل من الإمارات وإثيوبيا وفيتنام. ردّت الإمارات على الخطوة السعودية بتعليق جميع رحلات الركاب من السعودية وإليها حتى إشعار آخر. ثم جاء الخلاف خلال مشاورات أعضاء تحالف «أوبك +» بشأن تمديد اتفاق خفض الإنتاج مع تعديلات، الذي عارضته الإمارات، وطلبت زيادة الإنتاج اعتباراً من الشهر المقبل "من دون أي شروط". بالتوازي مع ذلك، غيرت السعودية قواعدها بشأن الواردات من دول الخليج الأخرى لاستبعاد البضائع المصنوعة في المناطق الحرّة، أو التي استخدم فيها أي منتج إسرائيلي، في تحدٍّ مباشر لوضع الإمارات. وقبل ذلك، في فبراير/ شباط، أوقفت السعودية منح العقود الحكومية للشركات التي تقيم مراكزها الإقليمية في أي دولة أخرى في المنطقة، واعتبرت هذه الإجراءات ضربة لإمارة دبي التي بنت اقتصادها على جذب الشركات العالمية الكبرى.

وقد بلغ التنافس الاقتصادي بين البلدين ذروته في توجهات وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، الانفتاحية، وإصراره على ترسيخ أسس اقتصاد سياحي منافس، باتباع سياسة انفتاحية داخلية عنوانها الترفيه، وتحرير المرأة، وإقامة مدينة «نيوم» على البحر الأحمر، لجذب الاستثمارات الأجنبية.

أما في العمق، فقد بدأ التباعد بين أبوظبي والرياض منذ إقبال السعودية على المصالحة مع قطر. ومعلوم أن أبوظبي لم تكن راضيةً تماماً عن رفع الحصار عن قطر، وكانت ترغب في استمرار مقاطعة الدوحة، الأمر الذي لم تكن توافق عليه الرياض. في المقابل، تشعر الرياض بالريبة من تسارع خطوات التطبيع بين الإمارات وإسرائيل. وقد تردّد أن تفاهماً سرّياً مُلزماً عقدته أبوظبي مع محمد بن سلمان، يقضي بأن تلحق الرياض بها، لكن الأخير نقض الاتفاق وتراجع عنه، خوفاً من ردود فعل سعودية داخلية.

كذلك لا تزال مواقف البلدين متباينة في ملف الأزمة اليمنية، حيث تدعم الرياض جماعة الرئيس المعترف به دولياً، عبد ربه منصور هادي، فيما تقدّم الإمارات دعمها لقوى المجلس الانتقالي الجنوبي، مع تركيز سيطرتها على الجنوب اليمني، ومنع حكومة المنفى اليمنية من العودة بشكلٍ كامل والاستقرار في العاصمة الثانية، عدن، وتشكيلها المجلس الانتقالي الجنوبي وجيشه، ليكون واجهتها هناك.

ويبدو أن استضافة قناة العربية رئيس حركة حماس في الخارج، خالد مشعل، الأحد الماضي، ودعوته السعودية إلى استئناف العلاقة مع الحركة، وإلى أن تفرج عن معتقلين فلسطينيين من «حماس» لديها، تمثل تناقضاً آخر مع الإمارات التي تلتزم موقفاً متشدداً من «حماس» وأي تنظيم مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين. في المقابل، لا توافق السعودية بشكل كامل على تصنيف الجماعة تنظيماً إرهابياً، ولا تمانع الانفتاح على فروعها في بلدان عربية عدة.

عندما يتألم غانتس لجوع اللبنانيين

رندة حيدر

العرض الذي قدّمه وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس لتقديم مساعدة إنسانية عاجلة إلى لبنان، عبر قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان (يونيفيل)، يزيد من مأساوية ما يعيشه لبنان وعبثيته في هذه الأيام السوداوية، ويفاقم في الشعور بانسداد الأفق واليأس وانعدام الأمل التي يشعر به اللبنانيون على اختلاف طوائفهم، وهم يرون عجزهم عن تأمين الحد الأدنى من العيش الكريم في ظل الانهيار السريع للبنان، نظام حكم ومؤسسات ومجتمعاً.

الشعب اللبناني الذي خانه سياسيوه، وابتعدت عنه الدول العربية الشقيقة، وتخلت عنه الدول الأجنبية، وتركته يواجه أزماته المستعصية وحيداً، ماذا يمكن أن يشعر عندما يسمع كلام غانتس؟ على الأرجح، بالاشمئزاز والأكيد باليأس المطلق. ليس جوع الشعب اللبناني هو ما «يؤلم» قلب غانتس، بل ما يقلقه فعلاً قبل كل شيء اللبنانيون أنفسهم الذين أصبحوا، بعد تجربة الحرب الأهلية، وبعد دمار الحروب الإسرائيلية المتلاحقة ضد وطنهم، عاجزين عن حكم أنفسهم بأنفسهم. مع ذلك، ما يشهده هذا البلد حالياً له علاقة أيضاً بالتغير الجيو - سياسي الكبير الذي تمرّ به دول المنطقة الغارقة في مشكلاتها الداخلية وأزماتها المستعصية وفشل أنظمتها السياسية وإخفاق الربيع العربي في إحداث التغير المطلوب، والتبدّل الحاصل في موازين القوى السياسية في لبنان هو أيضاً نتيجة تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة، وسحب قواتها من الشرق الأوسط، ورغبة الإدارة الأميركية الحالية في عودة سريعة إلى الاتفاق النووي مع إيران، للتفرّغ لمواجهتها مع الصين وروسيا.

القلق الإسرائيلي على الوضع في لبنان، والخوف من وقوعه تحت سيطرة إيران الكاملة، مسرحية سخيفة وتافهة. وصدور مثل هذا الكلام عن وزير الدفاع في إسرئيل بالذات الذي لا يتوقف عن تهديداته بتدمير لبنان في أي مواجهة عسكرية مقبلة مشين. لبنان ليس في حاجة إلى دموع التماسيح، مهما اشتدت عليه الشدائد سينهض مجدداً مثل طائر الفينيق.

(كاتبة لبنانية)

عن التوتر الأميركي ـ الصيني

اسامة ابو ارشيد

لم يفوّت الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في كلمته التي ألقاها في الثلاثين من الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، ضمن احتفالات الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي في الصين، فرصة توجيه رسائل تحذير شديدة اللهجة إلى خصوم بلاده، وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية. قال بينغ إن "زمن التنمّر على الصين ولّى إلى غير رجعة"، وإن "كل من يجرؤ على القيام بذلك سيُسحق رأسه ويُخضب بالدماء على سور الفولاذ العظيم الذي صنعه ما يربو على 1,4 مليار صيني". وشدّد على أن النهضة التي تشهدها بلاده، عسكرياً واقتصادياً، هي "مسيرة تاريخية لا رجعة فيها". جاء ذلك موازياً لحملة أميركية مكثفة تسعى إلى شيطنة الصين وتقديمها أنها التحدّي الجيوسياسي الأبرز للولايات المتحدة.

معروف أن التوتر الأميركي – الصيني يعود إلى عام 1949، وذلك عقب سيطرة الشيوعيين على الحكم بزعامة ماو تسي تونغ، ولم تفلح محاولات الولايات المتحدة منذ عام 1972، تحت إدارة ريتشارد نيكسون، في كسب الصين إلى جانبها ضد الاتحاد السوفييتي، على الرغم من أنها اعترفت بجمهورية الصين الشعبية عام 1979، واقرّت مبدأ «صين واحدة»، بمعنى أن تايوان جزء منها، من دون القبول بضمّها بالقوة. ومع ذلك، نجحت إدارة نيكسون في منع حدوث تحالف بين بكين وموسكو، مستفيدة من توترات إيديولوجية بينهما. وشهد العقدان الماضيان تصاعداً أكبر في منحنى التوتر الأميركي – الصيني، وتضاعف أكثر خلال سنوات إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب. إلا أن هذا التوتر اكتسب مزيداً من الزخم مع وصول جو بايدن إلى الرئاسة، وإعلان البيت الأبيض، رسمياً، عبر وثيقة «التوجيهات الاستراتيجية المؤقتة» في شهر مارس/ آذار الماضي، أن الصين تمثل "المنافس الوحيد المحتمل القادر على الجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتشكيل تحدٍّ مستدام لتحقيق الاستقرار، ونظام دولي مفتوح". بمعنى آخر، التحدّي الروسي يصبح هامشياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا ما قورن بنظيره الصيني.

ثمّة من يرى أن الولايات المتحدة والصين عالقتان اليوم في "حرب باردة"، لكن أساسها التنافس التجاري والاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، لا الإيديولوجي. وحسب الخبراء أنفسهم، فإن الطبيعة المشحونة للعلاقات المشتركة ما هي إلا تعبيرٌ عن طبيعة التغييرات التي يشهدها ميزان القوى الدولي، بما لا تبقى فيه اليد العليا للولايات المتحدة، وهذا أكثر ما تخشاه هذه الأخيرة. عملياً، الولايات المتحدة أكبر اقتصاد عالمي، تليها الصين، كذلك فإن الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية عالمية، تليها روسيا فالصين. إلا أن بكين تقلّص الفارق الاقتصادي بشكل مطّرد مع واشنطن، وهي قد تتجاوزها خلال عقد واحد أو أقل، كذلك فإنها تبني ترسانة عسكرية ضخمة قادرة على تحدّي الولايات المتحدة في المحيط الجيوستراتيجي الصيني، وقد تكون قادرةً على منافستها عالمياً خلال عقدين ونصف عقد.

تتعدّد جبهات المنافسة بين العملاقين الدوليين، فهناك الميزان التجاري بينهما، الذي يميل بشدة إلى مصلحة الصين، وهو ما دفع إدارة ترامب إلى شنّ حرب تعريفات جمركية في محاولة لتعديل ذلك الاختلال، وقد حافظت إدارة بايدن على هذه التعريفات. أيضاً، هناك التنافس على بحزي الصين الجنوبي والشرقي، اللذين ترى فيهما الصين، وتحديداً في البحر الجنوبي، منطقتين اقتصاديتين خالصتين لها وأنها تملك السيادة عليهما، وهو الأمر الذي ترفضه الولايات المتحدة بشدّة، وتصرّ على أنهما ممرّاتها المائية مفتوحة دولية خالصة، تخضع لقانون البحار الدولي. وبالتالي إن حرية الملاحة الدولية مضمونة فيهما. ومعلوم أن ثلثي التجارة العالمية يمرّ عبر ذيْنك البحرين. ثمّ هناك التنافس على النفوذ في شرق آسيا. وكذلك التنافس على الهيمنة الاقتصادية العالمية، ومحاولة الولايات المتحدة احتواء مبادرة الصين الاقتصادية الدولية المعروفة بـ"الحزام والطريق". وهناك الاتهامات الأميركية للصين بقرصنة تكنولوجيا شركاتها، المدنية والعسكرية، وعدم احترام الملكية الفكرية، فضلاً عن اتهاماتٍ بعدم احترام حقوق الإنسان، إلخ.

ملخص ذلك أن الولايات المتحدة ترى أن الصين تهدّد «قواعد النظام الدولي الذي يضمن الاستقرار العالمي»، وأنها، حسب بايدن، تسعى إلى أن تصبح أغنى وأقوى دولة وفرض استبدادها القمعيّ على العالم، وهو ما لن تسمح به واشنطن. في المقابل، وكما أشار بينغ في خطابه سابق الذكر، تشعر بكين بالإهانة جراء أكثر من قرن من الاستخفاف الغربي والياباني بها، الذي وصل إلى حد غزوها واستعمار أجزاء منها في القرنين التاسع عشر والعشرين. وكانت بريطانيا قد شنّت حربين على الصين في القرن التاسع عشر، تعرفان بـ«حرب الأفيون»، ساندتها فرنسا في الثانية، وتمكّنت قواتهما من دخول بكين نفسها، وأبقت بريطانيا على احتلالها هونغ كونغ من 1841 حتى 1997. واحتلت اليابان بعض جزر الصين، بينها تايوان، أواخر القرن التاسع عشر، وفي 1931 احتلت إقليم منشوريا، واستمر احتلالها لها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، التي كانت اليابان ضمن الدول التي خسرتها بعد التدخل الأميركي والسوفييتي إلى جانب قوات الحلفاء. ولا تُخفي الصين شعورها بالإهانة أيضاً من تعامل الولايات المتحدة معها، على مدى عقود، أنها ضعيفة اقتصادياً وعسكرياً، وهذا ما أجبرها في بعض الأحيان، في الماضي، على الاستجابة لضغوط أميركية، كالإفراج عن مدافعين عن حقوق الإنسان أو قبول شروط واشنطن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

لكن ثقة الصين بنفسها كبيرة اليوم، وهي تعتقد بقدرتها على تحدّي واشنطن. ولهذا، ترفض قواعد النظام الدولي القائم، الذي تراه محابياً للولايات المتحدة، و"يحظى بدعم عدد قليل من الدول". وكان المسؤول الأعلى عن السياسة الخارجية الصينية، بانغ جيشي، قد عبّر عن هذا التصور خلال ردّه على اتهامات من وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، ومستشار الأمن القومي، جيك سوليفان، في الاجتماعات الأميركية - الصينية في مدينة أنكريج في ولاية ألاسكا الأميركية في مارس/ آذار الماضي، بقوله: «الولايات المتحدة لا تملك المؤهلات لتقول إنها تريد التحدّث إلى الصين من موقع قوة»، متهماً واشنطن بالتعالي.

على أي حال، يتصاعد التوتر بين العملاقين، وثمّة مخاوف من وقوع حرب مدمرة بينهما، سواء خطأ أو بشكل مقصود، قد تقود إلى حرب عالمية ثالثة. قد تكون جزيرة تايوان التي تصرّ الصين على أنها جزء منها وأنها ستستعيدها، ولو بالقوة، فتيل الصراع. ومعلومٌ أن الولايات المتحدة ملتزمة منذ عام 1979 «قانون العلاقات مع تايوان»، الذي يتيح لها "مساعدات وخدمات دفاعية بأي كمية ضرورية لتمكينها من الحفاظ على قدرة كافية للدفاع عن النفس على النحو الذي يحدّده الرئيس والكونغرس».

السؤال المطروح راهناً: هل ستتمكّن الصين فعلاً من إطاحة الولايات المتحدة عن عرش الهيمنة الاقتصادية والعسكرية عالمياً؟

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

> ثقة الصين بنفسها كبيرة، وتعتقد بقدرتها على تحدّي واشنطن. ولهذا، ترفض قواعد النظام الدولي القائم، الذي تراه محابياً للولايات المتحدة

كاريكاتير **عماد حجاج**

مأساة بريتني سبيرز

وائل السواح

تُبرز حكاية مغنية البوب الأميركية المشهورة، بريتني سبيرز، ضرورة إحداث تغيير جذري في الثقافة الأميركية. ستبلغ بريتني الأربعين في العام المقبل، ولكنها في نظر المحاكم الأميركية لا تزال طفلة تحتاج إلى وصاية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي، من جانب، أكثر البلدان حرية وديمقراطية في مجال التعبير عن الرأي وحرية الاعتقاد، ثمّة، للأسف، نواح كثيرة تجعل المجتمع الأميركي واحداً من المجتمعات التي تسيطر عليها ثقافة نمطية مغلقة وذكورية وعنصرية، لا بدّ من تغييرها.

كانت بريتني سبيرز معبودة الشباب والمراهقين في نهاية تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الجديدة: جميلة، حيوية، ومغنية رائعة. في عام 2008، تمّ وضعها تحت الوصاية بعد انهيارها العلني الذي أعقب عاماً من السلوك غير المنتظم على ما يبدو، مثل حلق شعر رأسها، ومهاجمة سيارة أحد مصوّري الباباراتزي الذين يلاحقون المشاهير (وكانوا سبب مقتل الأميرة ديانا) بمظلة. وُضعت بريتني في مستشفى للأمراض النفسية لتقييم صحتها النفسية، ثم طالب والدها بالحجْر عليها، وأصبح، بحكم قضائي، المتحكّم بحياتها وأموالها وأدائها الفني. والأسوأ أن حكم المحكمة حرمها من الإنجاب مرّة ثانية. .. قد يبدو هذا الأمر أكثر معقولية في الصين، حيث تتدخل الحكومة في حياة المواطنين الشخصية، أو في بلد دكتاتوري تتحكّم فيه الحكومة بمصائر الأفراد، ولكنه لا يبدو منطقياً في الولايات المتحدة.

من منا يتذكّر كيف حمل المغني مايكل جاكسون ابنه برنس مايكل الثاني بيد واحدة، وادلاه من فوق حاجز الشرفة من الطابق الرابع، في محاولة للتواصل مع محبيه المتجمّعين في الأسفل؟ أمسك المغنّي الصبي مستخدماً ذراعاً واحدة فقط حول خصر الطفل، على حافّة السور المعدني، ما عرّض الرضيع لخطر السقوط، ومع ذلك لم يتدخل أحدٌ لينجّذ الطفل من أبيه، ولم يتدخل قاضٍ ليحجّر على المغني ويحرمه من أطفاله. وليس مايكل جاكسون وحيداً في تصرفاته المتهورة، فقد أظهر روبرت داوني جنر وميل جيبسون وكاني ويست جميعهم سلوكاً خطيراً وغير مستقر عاطفياً في السابق، بسبب إدمان المخدرات أو الكحول، من دون أن يتحمّل أي منهم مسؤولية قضائية ومالية ومجتمعية.

الفرق بين مايكل وبريتني، أن مايكل رجل، وبريتني امرأة. من هنا، تأخذ حكاية بريتني بعداً مهماً بالنسبة للجيل الجديد من الأميركيين الذي سئم من نفاق مؤسّساتهم وعقليتها الذكورية والعنصرية البغيضة. مرّت 13 سنة صعبة وقاسية على بريتني، وحان الوقت ليس فقط لمعالجة قصتها، وإنما لمعالجة الأمراض الاجتماعية الأميركية بشكل عام.

في نهاية التسعينيات، برزت بريتني رمزًا للتحرّر والجمال والفن. بدأت في الخامسة عشرة وكانت صورتها تمزج بين الصبا والجمال والانطلاق من كل القيود والغناء، وهو ما يرفضه مجتمع الكنيسة الإنجيلية الأكثر تعصباً وانغلاقاً بين كلّ الكنائس الأميركية. ويشكّل الإنجيليون الأميركيون (evangelical church) بين 30% إلى 35% من الأميركيين، وهم الأكثر محافظة وعداء لتحرّر النساء والمساواة التامة بين الجنسين؛ يعارضون الإجهاض معارضة تامة، ويعتبرون أن المرأة ليست سيدة جنسها وحياتها الخاصة. ولا تظهر الكنيسة الإنجيلية التحيّز نفسه ضدّ الرجال حين يرتكبون «المعاصي» نفسها، فهي أيّدت بقوة وبدون تردّد الرئيس السابق دونالد ترامب الذي ثبتت علاقاته النسائية خارج إطار الزوجية، وثبت أنه دفع لهن مبالغ مالية لشراء صمتهن عنه، قبل ترشّحه للرئاسة. لقد تمّ تصوير بريتني سبيرز أمّا سيئة، وصُوّرت بملابس كاشفة، وقد وُضعت مساحيق تجميل ثقيلة على وجهها في الأماكن العامة، واتّهمت بتكريس معظم وقتها لمسيرتها المهنية الناجحة، كما تم اتهامها بأنها لا تلاعب أولادها وتعاملهم مثل «إكسسوارات الموضة». ولم يكن ذلك يتناسب تماماً مع الصورة النمطية لـ «الأم الطيبة».

ولكن، دعونا نضع أمومتها في السياق. كانت بريتني والدة وحيدة تبلغ 26 عاماً، تحاول تربية طفليها في أثناء عملها مغنية بوب ذائعة الصيت، بينما كان مصورو الباباراتزي يلاحقونها وطفليها بجنون. لم يبْزّ هذا الوضع الصعب تعاطف محكمة الرأي العام الذي يحب أن يرى «الأمهات السيئات» وهن يُعاقبْن، بينما يقلت الآباء السيئون من أي عقاب. وحين راحت بريتني سبيرز تعاني من انهيار عقلي واضح، لم يحاول أحد مساندتها، بل تشفّى كثيرون منها ومن سلوكها، واجبرها الأطباء على تعاطي العقاقير الطبية ضدّ إرادتها، وجرّتها الصحافة إلى بؤرة الضوء والتشهير، وطلب والدها أن يكون الوصي القانوني عليها، ووافقت المحكمة على ذلك، من دون أن يعترض أحد، ما خلا قلّة من المعجبين بها، حتى وقت قريب.

القضة ليست فردية، ولا تقتصر على بريتني سبيرز، فمنذ أيام أطلقت محكمة عليا سراح الكوميدي المشهور مغتصب النساء، بيل كوسبي، أمام أنظار اللواتي اغتصبهن. وحين تجرّأت امرأة (واستاذة جامعية) في عام 2018 على اتهام القاضي بريت كافانا الذي رشّحه الرئيس السابق ترامب لعضوية المحكمة العليا، بالاعتداء عليها جنسياً حين كانا في الجامعة، شكّك معظم الذكور في الكونغرس بروايتها، وتبنّوا عضوية القاضي على الرغم من ذلك. واختفت الدكتورة كريستين بليسي فورد من ذاكرة الأميركيين، وبقي كافانا قاضياً في أعلى سلطة قضائية. وكان سبقه في هذا القاضي كلارنس توماس الذي رشّحه الرئيس جورج بوش الأب لعضوية المحكمة العليا، واتّهمته السيدة أنيتا هيل باغتصابها، حين كانت تعمل تحت إمرته في وزارة التربية. ومرّة أخرى، سخر المشرّعون الأميركيون منها، وتبنّوا القاضي المتهم منها بالتحرّش في المحكمة العليا.

وهناك 26 سيدة على الأقل اتهمن ترامب باغتصابهن أو الاعتداء عليهن، من دون أن يؤثّر ذلك على مكانته السياسية وقوته التنمّرية. ويسيطر الرجال، ومعهم النساء الأميركيات المحافظات، الذي تراه محابياً للولايات المتحدة، و"يحظى بدعم عدد قليل من الدول". وكان المسؤول الأعلى عن السياسة الخارجية الصينية، بانغ جيشي، قد عبّر عن هذا التصور خلال ردّه على اتهامات من وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، ومستشار الأمن القومي، جيك سوليفان، في الاجتماعات الأميركية - الصينية في مدينة أنكريج في ولاية ألاسكا الأميركية في مارس/ آذار الماضي، بقوله: «الولايات المتحدة لا تملك المؤهلات لتقول إنها تريد التحدّث إلى الصين من موقع قوة»، متهماً واشنطن بالتعالي.

على أي حال، يتصاعد التوتر بين العملاقين، وثمّة مخاوف من وقوع حرب مدمرة بينهما، سواء خطأ أو بشكل مقصود، قد تقود إلى حرب عالمية ثالثة. قد تكون جزيرة تايوان التي تصرّ الصين على أنها جزء منها وأنها ستستعيدها، ولو بالقوة، فتيل الصراع. ومعلومٌ أن الولايات المتحدة ملتزمة منذ عام 1979 «قانون العلاقات مع تايوان»، الذي يتيح لها "مساعدات وخدمات دفاعية بأي كمية ضرورية لتمكينها من الحفاظ على قدرة كافية للدفاع عن النفس على النحو الذي يحدّده الرئيس والكونغرس».

السؤال المطروح راهناً: هل ستتمكّن الصين فعلاً من إطاحة الولايات المتحدة عن عرش الهيمنة الاقتصادية والعسكرية عالمياً؟

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

> قضية سبيرز الواجهة التي تعبّر عن ملايين الحالات التي تبرز الوجه المحافظ والرجعي للأمة الأميركية

هل تعيد روسيا هندسة المشهد السوري؟

غازي دحمان

من معبر باب الهوى في إدلب على الحدود مع تركيا إلى معبر «الجمرك القديم» على حدود الأردن، تخوض روسيا حراكاً تهويلياً، تستخدم فيه كل أوراقها العسكرية والدبلوماسية، في ما يبدو أنه محاولةٌ روسيةٌ لإنضاج معطياتٍ جديدةٍ بهدف إعادة صياغة المشهد السوري.

لا تتجاوز مساحة درعا البلد أكثر من ثلاثة كيلومترات مربعة، ويقطنها حوالي 55 ألف نسمة، الجزء الأكبر منهم أطفال ونساء بعد تهجير الشباب والرجال وقتلهم وسجنهم. وفوق هذه المساحة تصول طائرات السوخوي الروسية، في مشهد يبدو غريباً وغير متناسق، وخصوصاً أن الذريعة تسليم مائتي بارودة يمتلكها الأهالي، للدفاع عن أنفسهم في ظل فوضى جمهورية الأسد. وتحضر روسيا إلى شمال سورية أحدث طائراتها، من قاذفات القنابل النووية، والصواريخ الفرط صوتية، وشكل أنظمتها السياسية وإخفاق الربيع العربي في إحداث التغير المطلوب، والتبدّل الحاصل في موازين القوى السياسية في لبنان هو أيضاً نتيجة تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة، وسحب قواتها من الشرق الأوسط، ورغبة الإدارة الأميركية الحالية في عودة سريعة إلى الاتفاق النووي مع إيران، للتفرّغ لمواجهتها مع الصين وروسيا.

القلق الإسرائيلي على الوضع في لبنان، والخوف من وقوعه تحت سيطرة إيران الكاملة، مسرحية سخيفة وتافهة. وصدور مثل هذا الكلام عن وزير الدفاع في إسرئيل بالذات الذي لا يتوقف عن تهديداته بتدمير لبنان في أي مواجهة عسكرية مقبلة مشين. لبنان ليس في حاجة إلى دموع التماسيح، مهما اشتدت عليه الشدائد سينهض مجدداً مثل طائر الفينيق.

(كاتبة لبنانية)

هل تعيد روسيا هندسة المشهد السوري؟

غازي دحمان

من معبر باب الهوى في إدلب على الحدود مع تركيا إلى معبر «الجمرك القديم» على حدود الأردن، تخوض روسيا حراكاً تهويلياً، تستخدم فيه كل أوراقها، العسكرية والدبلوماسية، في ما يبدو أنه محاولةٌ روسيةٌ لإنضاج معطياتٍ جديدةٍ بهدف إعادة صياغة المشهد السوري.

لا تتجاوز مساحة درعا البلد أكثر من ثلاثة كيلومترات مربعة، ويقطنها حوالي 55 ألف نسمة، الجزء الأكبر منهم أطفال ونساء بعد تهجير الشباب والرجال وقتلهم وسجنهم. وفوق هذه المساحة تصول طائرات السوخوي الروسية، في مشهد يبدو غريباً وغير متناسق، وخصوصاً أن الذريعة تسليم مائتي بارودة يمتلكها الأهالي، للدفاع عن أنفسهم في ظل فوضى جمهورية الأسد. وتحضر روسيا إلى شمال سورية أحدث طائراتها، من قاذفات القنابل النووية، والصواريخ الفرط صوتية، وشكل أنظمتها السياسية وإخفاق الربيع العربي في إحداث التغير المطلوب، والتبدّل الحاصل في موازين القوى السياسية في لبنان هو أيضاً نتيجة تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة، وسحب قواتها من الشرق الأوسط، ورغبة الإدارة الأميركية الحالية في عودة سريعة إلى الاتفاق النووي مع إيران، للتفرّغ لمواجهتها مع الصين وروسيا.

القلق الإسرائيلي على الوضع في لبنان، والخوف من وقوعه تحت سيطرة إيران الكاملة، مسرحية سخيفة وتافهة. وصدور مثل هذا الكلام عن وزير الدفاع في إسرئيل بالذات الذي لا يتوقف عن تهديداته بتدمير لبنان في أي مواجهة عسكرية مقبلة مشين. لبنان ليس في حاجة إلى دموع التماسيح، مهما اشتدت عليه الشدائد سينهض مجدداً مثل طائر الفينيق.

(كاتبة لبنانية)

> يسعى عسكر روسيا إلى إفهام تركيا انهم لم يهزموا امام تقنية طائراتها المسيّرة

المعارضة السورية ودفن الميت

بشير البكر

تجاوزت الثورة السورية عشر سنوات من عمرها، صنع خلالها الشعب السوري ملحمة في التضحية من أجل الحرية والكرامة، حازت على تعاطف أصحاب الضمائر الحية في العالم واحترامهم، إلا أن فئةً لا يُستهان بها من السياسيين الذين تصدّروا الهيئات التمثيلية للثورة أساءت بتصرّفاتها ومواقفها، بدلا من أن تشكّل المثال وخط الدفاع الأول. وكلما تقدّم بنا الوقت، ساءت الأحوال أكثر، وزاد عدد الإساءات والمسيئين، كأننا أمام مرض خطير يستفحل بلا علاج، حتى أوشك على تسميم الجسد كله. ومن حين إلى آخر، تطّلعنا حادثةٌ صارخة، كي تذكّرنا بأن قاع الانهيار لا يزال عميقا، ومن ذلك المشادّة التي انتشرت أخبارها بشكل واسع في مجالس إسطنبول، وعلى وسائل التواصل وبعض المواقع الإلكترونية، والتي حصلت بين رئيس ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية نصر الحريري، ورئيس الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف عبد الرحمن مصطفى.

وحسب ما نقل شهود، فإنهما تجاوزا حدود الاشتباك الكلامي الحاد الذي طبع اللقاءات بينهما في الآونة الأخيرة إلى الشتائم النابية وتسديد الضربات، وجرى ذلك خلال مراسم عزاء، يزميل لهم هو ممثل محافظة درعا في الائتلاف محمد قداح، في وقتٍ تشهد فيه هذه المحافظة حصاراً كبيراً من النظام وروسيا وإيران. وصف الحريري خلافه مع مصطفى بأنه خلاف عمل ومؤسساتي، ولم يبتعد مصطفى عن ذلك عندما لخّص الأمر بأن الحريري يريد، من موقعه في رئاسة «الائتلاف»، مصادرة صلاحيات المؤسسات، ومنها الحكومة المؤقتة. وقد يكون هذا هو حجم الخلاف فعلا، أو ربما هو أكبر أو أقل، ولكن طبيعة المرحلة جعلت منه قضية يتداولها السوريون بمرارة في مجالسهم وعلى وسائل التواصل ووسائل الإعلام، مثالا صارخا على ما آل إليه حال مؤسسات الثورة السورية وهيئاتها في مرحلة من التراجع والإحباط والخسارة على جميع المستويات.

وكما هو معروف، الخسارة مرّة، وخسارة السوريين باتت مضاعفة، لأن قسطا كبيرا منها سببُه بعض السوريين الذين تصدّروا تمثيل هيئات الثورة منذ عام 2011. وبالتالي، ليست المناوشات بين الحريري ومصطفى جديدة، وحصلت في السابق مع قياداتٍ أخرى بطرق مختلفة، منها بالحوارات العضلية، وعلى صفحات الصحف، وعن طريق البيانات الاتهامية والتخوين، ولم يسلم منها أحد، بل ذاق كأسها المرّة معظم الذين عملوا في الشأن العام. ومؤسفٌ أن ما يحصل من ارتكابات كبيرة بحق الثورة والشعب يمرّ من دون محاسبة أو مراجعة، بل يكون العلاج، في أحوال كثيرة، بتدوير الشخصيات وإحداث مناقلات في المناصب، كما حصل عدة مرات بين الحريري وأنس العبدة، من دون أن يسجّلا أي إنجاز يشفع لهما.

وعلينا أن نعترف بأن نشر الغسيل السوري تجاوز كل الحدود، وأن حروب المعارضات تعدّت كل حروب المعارضات في واقعنا العربي الذي عرف هذه الظاهرة بوجهيها، الصحي والمرضي. وكثيرا ما اختلف أبناء القضية الواحدة إلى حد إعلان الحرب، إلا أن الوضع السوري فاق الجميع في الرداءة، ولن يتطوّع أحد من أجل إنقاذ المعارضة السورية من هذا الوضع الكارثي الذي وصلت إليه، ولو كان طرفٌ ما يريد أن يساعدها لفعل ذلك منذ زمن بعيد، بل هناك مصلحة لأطراف دولية وإقليمية في تضخيم الوضع المزري الذي نعيشه، لأن ذلك يعفي العالم من القيام بواجبه الأخلاقي لمساعدة الشعب السوري على تجاوز المأساة التي يواجهها. وهناك من له مصلحة فعلية في وجود معارضة هزيلة تابعة منقسمة، ومن دون كفاءة وبلا احترام، كي تسهل مسألة امتهان الحق السوري.

ومن هنا، على العقلاء من السوريين المسارعة إلى وضع حد لهزلة المعارضة، والعمل سريعا على «إكرام الميت»، والتفكير بتشكيل مؤسساتٍ أكثر جدوى تليق بالثورة السورية.

دروس جنوب السودان

جمانة فرحات

تزامن انفصال جنوب السودان قبل عقد مع تصاعد المطالب الانفصالية في جنوب اليمن. يومها كانت النقاشات في عدن وجوارها تتّخذ مناحي عدة، تحضر فيها أكثر الأصوات مغالاةً، فيما لم تغب طروحاتٌ عقلانية. ويومها أيضاً، كان بعضهم يطالب بالالتفات إلى ما يجري في جنوب السودان، وضرورة دراسة الحالة من مختلف جوانبها. لكن هذه الدعوات لم تجد من يُصغي إليها، تحت وطأة تصدّر الشعبويين الخطاب، وخطف الحراك الجنوبي بعيداً عن أهدافه التي انطلق من أجلها. مع ذلك، فإن التوقف عند ما جرى في جنوب السودان بعد مرور عشر سنوات على الانفصال قد يكون مفيداً.

كان جون قرنق يطالب بـ«سودان جديد» موحد بشماله وجنوبه. بوفاته عقب تحطم طائرة مروحية كانت تقلّه عام 2005، انزاح عن القيادة السودانية عبء هذه الرؤية، فالظروف التي تلت وفاته، خصوصاً مع غياب الأجوبة الحاسمة بشأن ما جرى، وما إذا كان اغتيالاً مدبراً أم حادثة، مهّدت لمرحلة وطروحات جديدة. ولذلك لم يكن مستغرباً عندما أجري استفتاء تقرير مصير جنوب السودان في مثل هذا الوقت من عام 2011 بعد مرحلةٍ انتقالية دامت ستة أعوام، أن يختار 99% من السكان الانفصال.

لم يطل الوقت كثيراً، حتى اكتشف مواطنو الدولة الوليدة أن كل ما وُعدوا به من استقرار وانتهاء عقود الاقتتال والحروب والفقر والعوز والاضطهاد ونهب الثروات والتشرّد والنزوح إلى دول الجوار بمجرد الانفصال مجرّد أوهام لا أكثر. لم تكن المشكلة فقط بسبب القضايا العالقة بين جوبا والخرطوم، والتي لم تحل على مدى الفترة الانتقالية وسنوات بعدها، بل تفجّرت الخلافات بين المكونات السياسية والعسكرية والإثنية في جنوب السودان. وكأنها دوامة من الموت والاقتتال لا تريد أن تنتهي.

الأزمة الأساسية أن قادة هذه الدولة انقلبوا بعضهم على بعض، وطغت النزعة الاقتصائية بتبريراتٍ جديدة هذه المرّة. وأصبح جنوب السودان في حاجةٍ إلى وساطات ومفاوضات بين قادته واتفاق سلام و

الانتخابات المغربية... بأيّ أحوال تعود؟

عبد الدين حمروش

أسئلة كثيرة تُطرح في مصداقية الانتخابات، من حيث هي «آلية» تمثيلية قانونية، من شأنها إفراز من يتولى تسيير شؤون المواطنين (المُشاركين والمُقاطعين). وعلى الرغم من جدارة تلك الأسئلة، إلا أن الانتخابات في الأنظمة المتعثرة ديمقراطيا غيرُها في الأنظمة الغربية الديمقراطية. عادة ما يُستعمل تعبير «ديمقراطية الواجهة» في دول كثيرة من عالمنا العربي، لتوصيف تلك العملية الانتخابية الشكلية التي تُفْرَغ من محتواها الفلسفي، والثقافي، والقانوني. ولذلك، يمكن توجيه مثل هذا السؤال إلى «الديمقراطية المغربية»: هل يُراد من العملية الانتخابية إفراز خريطة سياسية حقيقية، تُعبِّر عن التجاذبات الواقعية داخل المجتمع، على أساس تمكينها من ممارسة الحُكم، وفق ما تُمليه الإرادة الشعبية؟

كثيرا ما يتناهى إلينا التمييز بين «الحكومة» و«الحُكْم»، «الدولة» و«الدولة العميقة». والملاحظ أنه يجري تداول عدد من التقابلات في هذا الشأن، حتى في الدول العريقة ديمقراطياً. وفعل التقابل يدل، هنا، على وجود سُلطتَي قرار. وقد تابعنا الانتخابات الأميركية في نهايات العام الماضي (2020)، وما كان يدور من حديث عن رفض «جهاتٍ» استمرار دونالد ترامب في الرئاسة لولاية ثانية. غير أن تَدخُّل مثل تلك «الجهات» التي يمكن الاصطلاح عليها باصطلاحاتٍ من قبيل ما تقدّم، لا ينبغي أن يُقارن بما يحدث في الأنظمة الاستبدادية، أو على الأقل المُتعثِّرة ديمقراطيا. الأصل في الحكم، لدى الأخيرة، مُسجّل باسم الدولة العميقة أولا وآخرا.

مغربيًا، كان يُلجأ إلى نعْت الحكومة بـ«الحكومة المحكومة». وغير بعيدٍ عن هذا المعنى، ولتوصيف ما كان يجري من صُنْع للخرائط الانتخابية، استُعمل تعبير «الحكومة المخدومة» زعيم حزب الاستقلال الأسبق، المرحوم امْحمَّد بوستّة. من بين كل تلك الاصطلاحات المشار إليها، إضافة إلى أخرى لا يتسع لها مجال للذكر، انفرد المغرب باستعمال «المخزن». المصطلح قديم وعريق، بحيث يعود تاريخه إلى الدولة السعدية التي سبقت نشوء الدولة العلوية بالطّبع. مهما عدّدنا في المصطلحات المحيلة إلى الدولة العميقة، فإن العودة تكون إلى «المخزن» في نهاية المطاف، فالمخزن المغربي أثبت قدرة هائلة على التجدّد، وفق ما ظلّ يطرأ من تغيُّر في الأحوال عامة. ومثلما كان يحصل في الدول غير الديمقراطية، شهد المغرب ممارساتٍ على مدى تاريخه الحديث، نالت من نَزاهة الانتخابات، وبالتالي حطّت من شرعيتها. أما ونحن على أعتاب انتخابات سبتمبر/أيلول 2021، فقد أرخت تصريحات للأمين العام لحزب العدالة والتنمية، سعد الدين العثماني، في ندوة منظمة في جهة الرباط - سلا، أخيراً، ظلالا من الشك حول العملية الانتخابية القريبة، فمِمّا كان قد صرّح به، واستحقّ عليه غضب وزير حكومته في الداخلية، يمكن الوقوف عند مصطلح «الإدارة» في قوله: «لا شك في أن هناك من سيتبجّح، وسيجمع الناس بالمال والإغراءات، وسيتكئ على الإدارة لكي ينجح في بعض الاستحقاقات الانتخابية».

وإن جاءت تصريحات العثماني في سياق المُزايدة الانتخابية، كشكل من أشكال النَّيْل من الغُرَماء السياسيين، إلا أن الحديث عن «الاتكاء على الإدارة» (والمقصود بها، هنا، وزارة الداخلية) يُراد منه الطّعن في الانتخابات من الآن. هل وردت تصريحات العثماني معزولة، خارج سياق ما يتمّ الإعداد له؟ إن شئنا تحديد أهم ملمح للانتخابات المُقبلة، يمكن الوقوف عندَ القانون التنظيمي لمجلس النواب، المعروف باسم «القاسم الانتخابي». فيه، سيجري الاقتراع على أساس قاعدة المسجَّلين في اللوائح الانتخابية، عوضا عن قاعدة الأصوات الصحيحة. ويعتبر «العدالة والتنمية» نفسَه المُستهدَف الأكبر من هذا القانون، لتقزيم وزنه الانتخابي المُفترَض. وفي نظر مثقفين في الحزب، الإسلامي، يُتغيّا من اللجوء إلى الحسابات الرياضية (من قبيل القاسم الانتخابي) التحكّم في صناعة الخريطة الانتخابية، ومن ثم الخريطة السياسية، والتحالفات المُترتِّبة عنها.

احتل «العدالة والتنمية» المرتبة الأولى، في الاستحقاقيْن الانتخابييْن الأخيريْن على التوالي، ما أهّله إلى تولّي رئاسة الحكومة لولايتين. ما ساعده في ذلك، إضافة إلى قاعدته «الإيديولوجية» الصُّلبة، كان العزوف الانتخابي بالدرجة الأولى. وما دام هناك استمرار في العزوف، فإن من المُتوقّع أن يتمكّن الحزب المذكور من التنافس، وإنْ في سياق تتهاوى فيه شعبيته باستمرار. السياسات اللاشعبية التي انتهجها، والوعود التي أخلفها، تدفع كلها به إلى مصير سلفه، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. والفرق الذي لا يؤدّي إلى سقوط الحزب الإسلامي سقوطا مُدوِّيا هو توفّره على كتلة ناخبة ثابتة وقارّة (بحكم التزامها الإيديولوجي). يبدو أن استمرار هذه الكتلة الناخبة القارّة، في ظل تراجع نِسب المشاركة الانتخابية، هو الذي يساعد الحزب على البقاء، ضمن الطلائع الأولى للأحزاب المُتنافسة.

يُسلِّمنا الاستنتاج السابق إلى طرح السؤال: كيف يمكن الحديث عن تمثيل «الإرادة الشعبية»، في وجود القاعدة الأكبر لغير المشاركين في العملية الانتخابية (منهم مقاطعون وحتى رافضون جذريون للعبة السياسية الحالية برمّتها)؟ في الواقع، أي نجاح لأي حزب كان، اليوم، هو ذلك النجاح الذي يحققه «حزب المُقاطعين» وليس حزب «المُشاركين». بشكل تعميمي، هناك حزبان رئيسان فقط: «أقلّوي» من المُقترعين، و«أكثري» من الرافضين للاقتراع. وإذ يطمئن «العدالة والتنمية» إلى قاعدته الوفيّة، تتنافس الأحزاب الأخرى على بقية المقترعين. ولكسر هذه القاعدة، جاء الحل مع «القاسم الانتخابي». من المتوقع ألا تخرج الخريطة الانتخابية عن طبيعتها «المُبَلْقنة». ولذلك، لن يكون هناك حزبٌ بأغلبيةٍ مُريحة، كما لن تكون هناك حكومة بأطراف ذات انسجام مرجعي.

يأخذ الحديث عن التحكُّم في العملية الانتخابية، اليوم، صيغته الجديدة في ما سُمِّي «القاسم الانتخابي». وما من شك في أن يكون هذا القاسم حليف أحزاب ضعيفة ومتراجعة (مثل الاتحاد الاشتراكي). ومن هنا، يبدو من الصعب الحديث عن تلك «الانفتاحية» المطلوبة التي تمنح للتعدّدية الحزبية معنى ملموسا من جهة، وتمنح للتنافسية الانتخابية دلالتها الإيجابية من جهة ثانية. وبحسب ما ذهب إليه أحد المحللين السياسيين، فإن الخريطة الانتخابية قد تمّ إنجاز الشطر الأكبر منها، بحيث لم يتبقّ إلا مجرّد الثلث تقريبا. وبمعنى أوضح، سيكون مجال التنافس محدودا في المدن الصغيرة والقروية، ما دامت المدن الكبرى قد تمّ الحسم فيها سلفا. تجري انتخابات سبتمبر في ظروفٍ شديدة التعقيد: اقتصاديا، اجتماعيا، حقوقيا وسياسيا. ونحن ما نزال نعيش زمن وباء كورونا، لا ينبغي إغفال أن هذه الانتخابات تنعقد في وضع اجتماعي مُتردٍّ، بسبب دورات مُتعدّدة من الحجْر الصحي، أدّت إلى الحدّ من الدينامية الاقتصادية (الضعيفة في الأصل). أما من الناحية الحقوقية، فالمغرب لم يشهد أية انفراجة ملحوظة» بعد، نتيجة استمرار اعتقال صحفيين، بفعل رفض مُتابعتهم في حالة سراح. ومن الناحية السياسية،

> فقدت الظاهرة الحزبية بريقها في المغرب، مثلما فقدت الانتخابات جدواها. وكم ستكون المهمة ثقيلةً على المتنافسين

> يمكن الزعم إن مرحلة «العدالة والتنمية»، على رأس الحكومة، قد راحت إلى غير رجعة

تميّز المشهد المغربي بصدور «تقرير النموذج التنموي»، الذي يستدعي من الحكومة المقبلة الاشتغال ضمن أفقه. والبعد السياسي في هذا الأمر/ الحدث أن مثل هذا «النموذج» يسحب المبادرة من الحكومة التي يُفترَض أنها مُنتخَبَة بإرادة شعبية، ويُنتظَر منها أن تُنفِّذ سياستها لإصلاح أوضاع البلاد.

من جهة أخرى، ما تزال البلاد تعيش أزمة حادّة مع إسبانيا، بعد استقبال الأخيرة زعيم الانفصاليين إبراهيم غالي. وبغير رغبةٍ منه، وجد المغرب نفسه في مواجهة أوروبا، بعد نقل قضية «اقتحام» المهاجرين سبتة ومليلية المُحتلَّتيْن إلى البرلمان الأوروبي. ولأن المغرب يُعدّ شريكا اقتصاديا كبيرا لفرنسا ولإسبانيا، ولدول أوروبا جميعا، فإن مُجريات الأحداث المقبلة ستختبر متانة العلاقات المغربية - الأوروبية، ما قد يُجنِّب تداعياتٍ اقتصاديةً واجتماعيةً وأمنيةً مُتفاقمة. ويمكن التشديد على التداعيات الاقتصادية بشكل خاص، في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، بحكم كونه الشريك الأكبر للمغرب. ولنا أن نتابع تَعثُّر أسباب التعاون مع ألمانيا، مثلا، خلال الأشهر القليلة الماضية، نتيجة موقف الأخيرة من الوحدة الترابية للمغاربة. وأمام هذا الواقع، يمكن التساؤل عن مدى ما تتيحه «سلطة القرار» للحكومة المقبلة، من أجل مُعالجة أسباب معاناة المواطنين، على جميع الأصعدة التي ذكرنا.

لقد فقدت الظاهرة الحزبية بريقها في المغرب، مثلما فقدت الانتخابات جدواها. وكم ستكون المهمة ثقيلةً على المتنافسين، حين يخرجون إلى «الشارع» من أجل الدعاية لبرامجهم الانتخابية. ستُفتَح الدكاكين الانتخابية هنا وهناك، وستُصرف أموالٌ طائلة على الدعاية الإعلامية، إلا أن لا مجال لـ «فتح» نقاش سياسي حقيقي. لا يكاد يُنتج مُعظم السياسة في المغرب، لما يفوق عقدا، خارج إطار التنافس الانتخابي وزمنه. وفي سياق حزبي، لا وجود فيه لمعارضةٍ فاعلة، يمكن تمثّل درجة الركود السياسي في البلاد. لقد أخذت الأحزاب كلها تنأى بأنفسها عن «المعارضة»، باعتبار الأخيرة عاملا مُعجِّلا بموتها. ولذلك، بتنا نلاحظ توجُّه القرار الحزبي إلى المشاركة، بدل المعارضة، بأي ثمن.

يمكن الزعم إن مرحلة «العدالة والتنمية»، على رأس الحكومة، قد راحت إلى غير رجعة. البقاء لولايتين متتابعتين في الحكومة يكون قد أنهك الحزب، الإسلامي، في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فلا «المخزن» بإمكانه تَقبُّل رئاسته الحكومة مرة ثالثة، ولا الفئات الغاضبة من المواطنين، وضمنهم الفئة الأكبر من المقاطعين للانتخابات. هل يكون المجال قد انفسح لرجل الأعمال، الملياردير عزيز أخنوش؟ من خلال التسخينات الانتخابية السابقة لأوانها، ومن خلال المناكفة السياسية التي يتعرّض لها من فريق العثماني، يبدو أن «التجمع الوطني للأحرار» سيكون له موعد مع أخنوش، على رأس الحكومة المقبلة، ففي ما فشل فيه الرئيس السابق لحزب الأصالة والمعاصرة، إلياس العمري، هل يمكن توقّع نجاح مسعى أخنوش، في الطريق إلى رئاسة الحكومة، وإنْ بدون تشويق سياسي يُذكر؟ انتظارا لما قد تفرزه صناديق الاقتراع، وأخذاً بعين الاعتبار ما تمّ تسجيله من ملاحظات، يمكن القول إن الممارسة الحزبية للسياسة، باعتبارها فعالية نبيلة لخدمة الصالح العام، في انحدار «أخلاقي» مُتواصل.

(كاتب مغربي)

الآداب السلطانية و تشريح الظاهرة الاستبدادية

سيف الدين عبد الفتاح

قد لا نختلف كثيرا مع الأساتذة الذين درسوا الآداب السلطانية وتطورها بنية وأفكارا؛ إلا أن الاختلاف قد يقع في حجم التعميم الذي يقومون به في نسبة الاستبداد، وكذلك التشريح في أصوله، فيرجعوه جملةً إلى تلك الآداب السلطانية، وهو أمر من فائض بعض التعميمات التي تحتاج قدرا من التريث، ووضع تلك الكتابات ضمن السياق الذي تطوّر إليه تاريخ المسلمين السياسي. وربما في هذا المقام، نحيل إلى الكتاب المهم الذي طوف به نصر عارف «في مصادر التراث السياسي الإسلامي .. دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل» (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 1994). وأتذكر أن العنوان الفرعي لهذا الكتاب قد اقترحه أستاذنا المحقق المدقق عز الدين فودة، أستاذ القانون الدولي المبرز الذي حملت له الكتاب للتحكيم، فبعد أن قرأ الكتاب قراءة متأنية ومستفيضة، أكد على عبارة ذهبية كانت العنوان الفرعي «إشكالية التعميم .. «. ولعل هذا المبدأ المنهاجي الذي أشار إليه أستاذنا هو الذي يشكل مناط التحفظ على بعض مثل هذه التعميمات، من دون أن ننكر أن هذه الحقبة التي ترتبط بالآداب الفارسية والساسانية، والتي أثّرت بشكل أو بآخر على تلك الظاهرة الاستبدادية.

ربما يعود هذا التحفظ إلى سببين؛ يتمثل الأول منهما في الكيفية التي يُرى بها التأليف في الآداب السلطانية، وكنت قد سمّيته «ورطة الفقهاء»، أشرت فيه إلى الإشكالات التي تعلقت بتحول الخلافة إلى مُلك، فضلا عن التطوّرات التي شهدتها تلك الحقبة التاريخية الممتدة في ظاهرة التغلب وأمرائه الذين استبدّوا بالأمر في إطار دويلاتٍ متعدّدة ومتفرّقة. لعل هذه الورطة التي صادفت الفقه السياسي الإسلامي، وجعلت الفقهاء يتحدّثون بالمنطق الذي استخدموه مركبا من النصيحة، ومن التذكير بالمثالية في آن، فضلا عن اعتبارهم ذلك الواقع الذي تطوّر في حياة المسلمين السياسية، وهو ما يؤكّد على هذه الورطة لهؤلاء الفقهاء ضمن محاولاتهم للتعامل مع هذا الواقع بمعطياته وإملاءاته ومحاولة استرداد قدر الطاقة الأبعاد الأخلاقية والقيمية التي تتعلق بظاهرة السلطة. وفي هذا الإطار، فإن هذه الاستنتاجات التي قام عليها محمد عابد الجابري وكمال عبد اللطيف، وأيضا عز الدين العلام، إنما تشكل، في حقيقة الأمر، معنىً يتسم بقدر ما من الصحة، ولكنه يتجاوز في دائرة التعميم الذي تشكّل في سياقات تلك الورطة، وهو أمرٌ يجب أن يؤخذ في الحسبان عند تحليل تلك الكتابات، ومن ثم يتكشّف المسوّغ الأيديولوجي في تلك الكتابات، واعتبارها ثابتا بنيويا؛ بل واعتبار ذلك كله، على حد تعبير بعضهم، «الأيديولوجيا السلطانية»، ومحاولة الإشارة إلى أن السياق العربي السياسي والعقل السياسي المرتبط به كان مسكونا ببنية المماثلة بين «الإله والأمير»، وأن ذلك ترتّبت عليه نتيجة بديهية تتمثّل في الإقرار بمثل هذا المبدأ الذي يتعلق بتقديس الحاكم، وتسويغ استبداده، لتماهي إرادته مع الإرادة الإلهية.

فلو أردنا أن نقدّم نقدا لمثل تلك الآراء في هذا المقام، والتعويل على بعض النصوص التي تحدثت عن السلطان، بأنه «ظل الله في أرضه»؛ لم يكن بأي حال محاكاةً لذلك المعنى الذي انتشر في الدولة الثيوقراطية في الفهم الغربي. ولكن بعض هذه الأقوال وما شابهها ساهم بعد ذلك في إضفاء بعض القداسة على السلطة؛ كما يحدّد وظيفتها في تثبيت أخلاق الطاعة الواجبة على الرعايا للسلطة من جهة، وإسباغ الشرعية على الحكم السلطاني مهما اشتدّت وطأته من جهة أخرى. يحتاج هذا التعميم إلى مراجعة، خصوصا في فهم تلك المفردات التي تتعلّق بالظلم والطاعة والشرعية، ذلك أن هذا المثلث يحتاج أن نتوقف عنده، والبحث في علاقاته. ولعل بعض الباحثين الذين توفروا تلك الدراسات المتأنية والمستفيضة لهذه المفاهيم تجعلنا أيضا أن نتحفّظ على الفهم المطلق والسلبي لمثل هذه المفردات الثلاث، فمن المهم، في هذا المقام مثلا، أن نؤكد على بعض إشاراتٍ يجب ألا نغفلها أو نهملها أو نقفز عليها؛ فبعض هؤلاء من الفقهاء كما تحدّثوا عن ضرورة السلطة تحدثوا كذلك عن ضرورات الشرعية، وكذا مفهوم الطاعة الذي اتخذه بعضهم مفهوما سلبيا على طول الخط، وحاول بعضهم أن يجعلوا منه مرادفا للعلاقة الاستبدادية وإحكام حلقاتها؛ من دون التطرّق للحديث عن الطاعة حدودا وضوابط وقيودا، وتعلقها بقضية الشرعية ضمن المفاهيم الدينية والسياسية على حد سواء، والتي ظل لها التأثير الذي لا يُنكر في العقل السياسي المسلم الفقهي وغير الفقهي. أما القاعدة التي تتعلق بالظلم وفي مواجهة قيمة العدل، فمن المهم التأكيد على تلك المعاني والإشارات التي تُعدّ الظلم خراباً والعدل أسّاً وتأسيساً للمُلك والسلطة، ما شكّل إدانة الظلم المقارن لحال الاستبداد.

أما السبب الثاني فإنه يتعلق بمعنى الجواز الذي ورد لدى الماوردي على سبيل المثال، في كتابه «الأحكام السلطانية» ضمن بناه وتركيباته؛ فقد تحدّث أولا عن الأصول الدستورية العامة، باعتبارها نموذجا تأسيسيا من الواجب أن يحكُم قضية السلطة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، إلا أنه بعد ذلك، وحينما تطرّق إلى الواقع، أدرك تلك الفجوة ما بين الواقع والمثال. بدا الأمر في الحديث عن «الجواز» بمعنى الاستثناء على القاعدة، لا تسويغا لمعاني الاستبداد المستدام. وقد عبّر تعبير «الجواز» في هذا المقام عن حالة الاستثناء التي يجب أن تزول، وليست القاعدة التي يجب أن تدوم، واعتبارا لذلك الواقع. وقد حاول هؤلاء الفقهاء خروجا من تلك الورطة أن يستحدثوا مخارج؛ ربما أخفق هؤلاء في تقديم رؤيةٍ متكاملةٍ للعودة إلى نموذج الحكم الراشد الذي كان، ولعل أيضا ربط الأحكام السلطانية بالكتابات التي تتعلق بنصائح الملوك شكلت أيضا ملاذا لبعضهم في الحديث عن الفجوة بين ممارسات السلطة الواقعية والنموذج القيمي والأخلاقي. وربما لا ننكر بإطلاق هذا التأثر بالآداب الساسانية الفارسية، إلا أن حضور نموذج الخلافة الراشدة ظل حاضرا في خلفية العقل الفقهي (وإن لم يعبر عنه بالقول الصريح) ظل هذا النموذج حاضرا وضاغطا على الفقهاء، وشكل جزءا من تلك المعضلة التي صادفوها.

> لعل ربط الأحكام السلطانية بالكتابات التي تتعلق بنصائح الملوك شكلت ملاذاً لبعضهم في الحديث عن الفجوة بين ممارسات السلطة الواقعية والنموذج القيمي

> تحدّث فقهاء عن ضرورة السلطة وكذلك عن ضرورات الشرعية، وكذا مفهوم الطاعة

عود على بدء إلى كتاب نصر عارف، والذي تحدث في قضية فنية وإجرائية، أشارت إلى أن المعروف والمنشور من تلك الكتابات في المجال السياسي ظل يمثل نسبة ضئيلة، ولو أننا مارسنا بحثا أوسع في دائرة المصادر وخرائطها ستتضاعف تلك الكتابات. وقد يقول بعضهم إن الجديد المكتشف منها قد لا يضيف جديدا؛ ولكن هذا يحتاج أن نتحرّز في التعميم ضمن هذه القواعد المنهاجية المشار إليها في البداية. أما الأمر الثاني فإنه يتعلق بالعلاقة السببية، وإسناد النسبة في التأثير كاملة غير منقوصة إلى مثل تلك الكتابات في الآداب السلطانية، ذلك أن هذه العلاقة بطبيعتها مركّبة، وهذا الحسم السببي لا يفتح الباب لعوامل أخرى قد تكون أكثر تأثيرا في نشوء هذه الظاهرة الاستبدادية، سواء كانت سابقة من الناحية التاريخية أو لاحقة في تاريخنا الحديث والمعاصر. ومن هنا رد كل ما يتعلق بجذور الاستبداد إلى تلك الكتابات في الآداب السلطانية بالكامل أمر يحتاج مزيدا من المراجعة، ولا يفسّر قيام بعض نظم استبدادية لا تزال تتجلى في حياتنا المعاصرة.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads